التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل
الأسس القانونية والتحديات

أ. سامح محمود عطا [*]

أ.د. محمود أبو العينين [**] أ.د. محمود زكريا [***]

• **مُلخص:**

تمثل مفهوم التكامل ونظرياته: في تعدد صياغات التكامل العلمية بتعدد التخصصات (السياسة، الاقتصاد، القانون)، فهناك اتجاه عام يُعرّفه كأي شكل من أشكال التعاون دون المساس بالسيادة، واتجاه تطويري يُعرّفه كعملية لتطوير العلاقات بين الدول، ويشمل التكامل صورًا وأشكالًا متعددة كالتكامل الاقتصادي، والنقدي، والسياسي، والأمني، والإقليمي، والدولي، لذلك تمثلت إشكالية الدراسة في عرض الأسس القانونية وإبراز التحديات في عملية التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

أما الأطر الحاكمة للتعاون: تطورت الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض نهر النيل عبر مراحل تاريخية، من الاتفاقيات الاستعمارية (1902–1929) إلى الاتفاقيات الثنائية (1959، 1991) والمبادرات المؤسسية المعاصرة (التيكونيل 1992–1993، مبادرة حوض النيل 1999). وتشمل هذه الأطر أيضًا اتفاقيات التجارة والاستثمار، ومشروعات البنية التحتية، وبرامج التنمية الاقتصادية، ومبادرات التمويل المشترك، والمعاهدات البيئية. ويُعد الإطار القانوني والمؤسسي السليم حجر الأساس لأي تعاون إقليمي ناجح.

وتمثلت التحديات التي واجهت دول حوض نهر النيل تحديات عديدة أعاقت مساعيها التكاملية، في:

سياسية: عدم الاتفاق على الاتفاقيات، عدم تنفيذ بنودها، تداعيات اتفاق "عنتيبي"، بناء السدود دون النظر إلى مصالح دول المصب، عدم وجود رؤية واضحة، التغلغل الإسرائيلي،

---

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

التدخلات الخارجية، الصراع المائي بين دول المنبع والمصب، تباين الرؤى، سد النهضة، تحديات اقتصادية: مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، وتمثلت التحديات الإداريه: في انعدام مفهوم "التناسق" مع مفهوم "السيادة"، عدم مرونة السياسات المائية، نقص الكوادر المدربة، نقص الدراسات والتخطيط.

ولقد توصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل يرتكز على أسس تاريخية وجغرافية واقتصادية راسخة، عززتها تجارب التعاون الثنائي والإقليمي عبر الزمن، وكذلك أن تعددية مفاهيم التكامل تستدعي مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية، وتترجم على أرض الواقع من خلال أطر قانونية ومؤسسية فعالة، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها: – تفعيل الدبلوماسية المائية، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية، والتركيز على المشاريع ذات المنفعة المتبادلة، بناء القدرات البشرية، مواجهة التحديات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقليمي، دول حوض النيل، الأسس القانونية، التحديات

Regional Integration among Nile Basin Countries Legal Foundations and Challenges

Sameh Mahmoud Atta

Prof. Dr. Mahmoud Abo El-Eineen Dr. Mahmoud Zakaria

- **Abstract**

The concept of integration and its theories manifest in various scientific formulations across diverse disciplines such as politics, economics, and law. There's a general trend defining it as any form of cooperation that doesn't infringe upon sovereignty, while a developmental approach defines it as a process of fostering relationships between states. Integration encompasses various forms and types, including economic, monetary, political, security, regional, and international integration. Therefore, the study's problem statement revolved around presenting the legal foundations and highlighting the challenges in the process of regional integration among the Nile Basin countries. The study employed a descriptive analytical approach in addition to a historical method.

The governing frameworks for cooperation among Nile River Basin countries have evolved through historical stages, from colonial agreements (1902-1929) to bilateral agreements (1959, 1991) and contemporary institutional initiatives (TECCONILE 1992-1993, the Nile Basin Initiative 1999). These frameworks also include trade and investment agreements, infrastructure projects, economic development programs, joint financing initiatives, and environmental treaties. A sound legal and institutional framework is considered the cornerstone of any successful regional cooperation**.**

The Nile Basin countries have faced numerous challenges that have hindered their integration endeavors, specifically:

Political Challenges: Disagreement on agreements, non-implementation of their provisions, repercussions of the "Entebbe Agreement," dam construction without considering downstream countries' interests, lack of a clear vision, Israeli penetration, external interventions, water conflict between upstream and downstream countries, divergence of visions, and the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), Economic Challenges: Such as lack of funding and

weak infrastructure, Administrative Challenges: The absence of "coordination" within the concept of "sovereignty," inflexibility of water policies, shortage of trained personnel, and lack of studies and planning.

Key Findings and Recommendations The research reached several key findings, the most important of which are: Regional integration among Nile Basin countries is based on deep-rooted historical, geographical, and economic foundations, reinforced by bilateral and regional cooperation experiences over time.

The multiplicity of integration concepts necessitates a comprehensive approach that considers political, economic, legal, and security dimensions, and is translated into effective legal and institutional frameworks on the ground.

The study recommended a number of key actions, including:

Activating water diplomacy, Developing legal and institutional frameworks, Focusing on mutually beneficial projects, Building human capacities, Addressing external challenges.

Keywords: Integration, Regional Integration, Nile Basin Countries, Legal Foundations, Challenges.

- **مقدمة:**

يعد حوض النيل شريان حياة يربط إحدى عشرة دولة، ويمثل مورداً حيوياً لا غنى عنه، على مسافة 2700 كيلو متر، فلا يوجد مجرى مائي في العالم يسير كل هذه المسافة عبر دول أغلب أرضيها صحراء، لذلك فهو يؤثر بشكل مباشر على حياة أكثر من 300 مليون نسمة تقريبا، وبالرغم من أنه يربط دول نهر النيل بعضهم البعض إلا انه من الممكن أن يمثل بؤرة للنزاع والاختلاف إن لم تُدر بحكمة وعدالة، من هنا، تبرز أهمية التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل كضرورة حتمية لضمان الاستغلال الأمثل والمستدام لموارده، وتحقيق التنمية الشاملة لشعوب المنطقة، إذ يمثل التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة، نظراً للترابط الجغرافي والتاريخي والاقتصادي بين هذه الدول، وتتناول هذه الدراسة موضوع التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل، مُسلطاً الضوء على الأسس التي يقوم عليها هذا التكامل، والتحديات التي تعترضه، وينطلق البحث من فرضية أن التكامل الإقليمي هو السبيل الأمثل لضمان الاستغلال العادل والمستدام لموارد حوض النيل، وتحقيق الأمن المائي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول الحوض.

يستند التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل إلى مجموعة من الأسس والمقومات التاريخية والجغرافية والاقتصادية، فمن الناحية التاريخية، شكل النيل محوراً للتفاعل الحضاري والثقافي بين شعوب دول حوض النيل، ومن الناحية الجغرافية، يمثل النهر شرياناً حيوياً يربط بين أقاليم متنوعة ويوفر إمكانيات هائلة للتعاون في مجالات الري والزراعة وتوليد الطاقة والنقل النهري، أما اقتصادياً، فيتيح التكامل بين دول الحوض فرصاً واعدة للتجارة البينية وتبادل الخبرات والموارد، لذلك تتمثل أهمية الدراسة في هدف دراسة التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل إلى تسليط الضوء على الأسس التي يقوم عليها هذا التكامل والتحديات التي تعترضه.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى عرض الأسس القانونية وإبراز التحديات في عملية التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل. وبالتالي فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه الدراسة هو:

ما هي المقومات الأساسية للتكامل الإقليمي في دول حوض النيل؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، تتمثل في: ما مفهوم التكامل الإقليمي وصوره؟، ما صور وأشكال التكامل؟، ما هي الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض النيل؟، وما هي أبرز التحديات التي تعترض تحقيق هذا التكامل؟

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لدراسة الظواهر والعلاقات المرتبطة بالتكامل الإقليمي، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي وذلك لفهم تطور العلاقات بين دول الحوض تاريخياً.

تقسيم الدراسة:

بناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسة لعدد من المحاور، وهي كما يلي:

أولا: مفهوم التكامل الإقليمي ونظرياته:

1. مفهوم التكامل الإقليمي

يحمل مصطلح "التكامل" في طياته مفاهيم متعددة، وتتنوع صياغاته العلمية بتنوع الحقل المعرفي الذي يُستخدم فيه، سواء كان ذلك في العلوم السياسية، أو الاقتصادية، أو القانونية".

إن تنوع المفاهيم الخاصة بالتكامل بين المفهوم السياسي، والاقتصادي بكل فروعهم جعل مفهوم التكامل مصطلح متعدد المعاني، ولعدم اللبس فقد تناولت الدراسة المفهوم لغة واصطلاحاً، وعلى ذلك..

أ. التكامل الإقليمي لغة

- التكامل لغة: كلمة أصلها الاسم (تكامُل) في صورة مفرد مذكر وجذرها (كمل) وجذعها (تكامل) وتحليلها (ال + تكامل)، الشيء كمل شيئاً فشيئاً والأشياء كمل بعضها بعضاً، تكامل الشيء: كمل شيئاً فشيئاً، وتكامل الأشياء أي كمل بعضها بعضاً[1]، والفعل تكامل يتكامل تكاملاً فهو متكامل [1].

(1) قاموس المعجم الوسيط، **عربي – عربي، مجمع اللغة العربية** (مصر: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2004م) ص 82.

ب. **التكامل الإقليمي إصطلاحاً:** يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له [2].

وعرف التكامل على أنه عملية تؤدي إلى نشوء كيان سياسي أعلى من مستوى الدولة الوطنية، يتولى مسؤولية أداء بعض الاختصاصات التي كانت تمارسها الحكومات الوطنية سابقا. ويصبح هذا الكيان الجديد الموسع بمثابة نواة مركزية، يجذب إليها مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للدول الأعضاء التي ساهمت في إنشائه، على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي [3]، ويرى " دافيد ميتلاني " أن التكامل هو انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من القاعدة وتنتهي عند القمة بحيث أن تركز على سبل التعاون في قطاع واحد من المجالات الاجتماعية او الاقتصادية أو السياسية كخطوة أولى ستؤدي بدورها لخلق منظومة تكامل[4].

ج. التعريف الإجرائي للتكامل:

مما سبق استطاع الباحث أن يضع مفهومه الخاص للتكامل، وقد عرفه على أنه " يشير إلى تفاعل عدد من العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولة المصرية ودول حوض النيل مما ينتج عنه تأطير تفاعلات جديدة تتضمن انتقال الطاقة بكل صورها.

---

(2) عصام نور الدين، **معجم نور الدين الوسيط – عربي/عربي** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م) ص 427.

(2) أحمد عرفة أحمد يوسف، **أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020م) ص 19.

(3) زايد عبدالله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** (بيروت: دار الرواد، 2002م) ص142.

(4) على القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004م) ص41.

ولقد استحوذ موضوع التكامل اهتمام الكثير من الباحثين في العلوم السياسية بالأضافه إلى مفاهيم التكامل في العلوم والفروع الأخرى، ولقد شاع استخدام بعض هذه المصطلحات والمفاهيم وهي تختلف كلياً وجزئياً عن معنى التكامل من حيث آلياتها وطبيعتها، وتختلف كثيراً من حيث طبيعتها وآلياتها والمقاصد والأهداف، وعلى هذا فقد تناول الباحث عدد من هذه المفاهيم والمصطلحات، وهي كالآتي: –

(1). الاندماج: ان الدلالة اللغوية للفظ الاندماج تشير إلي جمع الأشياء وتركيبها ودمجها لتصبح شيئا واحداً[1]، وعرف الاندماج الوطني اصطلاحاً: بأنه " عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني أو الهوية الواحدة والتي تنصهر في إطارها الولاءات الفرعية الأخرى"، كماعرفه (Myron weiner) بأنه " عملية خلق شعور بالانتماء للإقليم –الوطني– بحيث يغطي هذا الشعور أو يلغي الانتماءات الأخرى"[2]، ولكن من أفضل التعريفات تعريف الدكتور إبراهيم نصرالدين، والذي عرف الاندماج الوطني بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني – سواء بالإغراء أو الإكراه– ليعلو على كافة الولاءات الفرعية دون الوطنية في المجتمع"[3]

(2) التعاون: محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة لكنه لا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، حيث إنه ذو طبيعة مؤقتة ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، ويعبر عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت[4].

---

(1) غلام علي المحمدي البامياني، **دروس في البلاغة – شرح مختصر المعاني** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ج4، 2016م) ص 103.

(2) باسل احمد ذياب عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين1993–2013، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2014م) ص88.

(3) إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا – نموذج نيجريا** (القاهرة: مركز دراسات إفريقية، ع 3، 1998م) ص 8.

(4) مكتب الأمم المتحدة، UNODC، **التعاون الدولي – الخلاصة الوافية والفهرس المواضيعي** (فينا: تقرير الأمم المتحدة، 2021م) ص 18.

3.الشراكة: هي إستراتيجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذي اختصاص معين[1]، كما عرفت على أنها محاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة[2].

(4) الاعتماد المتبادل: يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، فهي حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول[3]، وينطوي " الاعتماد المتبادل " على سرعة التقلب على المدى القصير والضعف على المدى الطويل[4].

(5) الاتحاد: هو إحلال كيان دولي موحد بكيانات وطنية أكثر أو اقل انعزالاً وهو مفهوم اعم من التكامل، ويتفرع منه الاتحاد الفيدرالي وهو ذلك النمط من الحكم الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية والإقليمية بحيث يصبح كل منهما مستقلاً عن الآخر في حود الاختصاصات المحددة[5].

---

(1) أحمد إبراهيم دهشان، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس"، **مجلة الفكر القانوني والاقتصادي** (مصر: جامعة بنها، المجلد 9، عدد 2، 2019م) ص 56.

(2) سعاد إبراهيم السلموني، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط** (الأردن: غيداء للنشر والتوزيع، 2020م) ص 305.

(3) محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية –الأوروبية** (مصر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020م) ص201.

(4) جوزيف ناي، أحمد حراشة (ترجمة)، **مستقبل القوة** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2020م) ص 84.

(5) عبدالقادر قندوز، **الاقتصاد الدولي – تطوره فكرة وأشكال تكتلاته** (عمان: اليازوري للنشر والتوزيع، 2021م) ص 123.

وبالنظر إلى المفاهيم والتعريفات السابقة نجد أنها تختلف جزئياً أو كلياً عن مفهوم التكامل، وبالرغم من ذلك فإن مفهوم التكامل يحتوي على بعض الثغرات في المفهوم النظري وعدم اتساقه مع التنفيذ العملي، وأيضاً لعدم الاتفاق على مفهوم موحد للتكامل، ولكن من الممكن القضاء على هذه الثغرات بعد تحديد الأهمية والأبعاد ليكتمل مفهوم التكامل.

ثانياً: صور وأشكال التكامل

إن العلاقات الإقليمية تمثل تحالف قوي لكل الدول الأعضاء هذا لو أنه تم على أسس صحيحة، بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية لكل الأطراف[1]، وهذه الصور والأشكال من الممكن أن تجتمع كلها او بعضها في منظومة تكامل واحدة، يمكن من خلالها قياس منظومة التكامل وتقيمها، ويعكس مجموعة من الاعتبارات بشأن الظروف التي ينبغي أن توجد في كل بلد لضمان تحقيق الفوائد من التكامل[2]:

1. **التكامل الاقتصادي:** هي عملية اندماج النشاطات الاقتصادية فوق رقعة محددة اقليمياً، او بمعنى آخر عملية تجميع إمكانيات اقتصادية تخص عدداً من الدول إقليم واحد في سبيل تصنيف التخصيص والعمل داخل الإقليم وإزاله القيود التي تعترض حركة عوامل الإنتاج والتوسع في استثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة[3].
2. **التكامل النقدي:** هو نوع من أنواع التعاون بين الدول ويأخذ عده أشكال سواء كان هدفه إنشاء عملة موحدة أو أن تحتفظ كل دولة بعملتها الوطنية[4]

---

(1) أبو بكر المبروك بشير، "التكامل والاندماج العربي وخيار بناء القوة"، **مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية** (ليبيا: مجلد 123، عدد 2، 2015م) ص 51.

(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **التكامل الإقليمي في الاتحاد من اجل المتوسط** (باريس: تقرير منشور في OECD، 2021م) ص 6.

(3) فاتن عبدالأول منشى، **الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي** (مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2019م) ص 54.

(4) أدم إبراهيم جلال الدين، **التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر والتوزيع، 2017م) ص 78.

3. **التكامل السياسي:** الرغبة من بعض الدول في اتباع سياسات محددة في عدد من المجالات الخارجية أو المرتبطة بشئونها الداخلية[1]، وتعد عملية التكامل السياسي من أهم مداخل التكامل بين الدول[2].
4. **التكامل الأمني:** عمليات يقصد بها الترتيبات الأمنية بين الدول الأطراف في هذه الترتيبات بالاتفاق على اتخاذ القرارات الماسة والمتعلقة بأمنها المشترك[3].
5. **التكامل الإقليمي:** بالرغم من أنه مفهوم حديث نسبياً إلا أنه انتشر انتشاراً كبيراً، ويقصد به إقامة سلطة مركزية قادرة على ان تفرض سلطاتها واحترامها على الجمعات والأقاليم المنتشرة في الدولة [4].
6. **التكامل الدولي:** عرف على انه إيجاد واستيفاء أنماط متنوعة للتعامل بين الوحدات الدولية المستقلة، وقد تكون هذه الأنماط أنماط اقتصادية أو اجتماعية او سياسية، وقد تكون أنماط جزئية أو كاملة، بهدف تحقيق مزيد من الرفاهية على المستوى الدول [5].

ثالثاً: نظريات تفسير التكامل

ان إشكاليات نظريات التكامل تتمثل في المفهوم الكامل لعملية التكامل، وكذلك الأهداف والشروط، وبالرغم من اختلاف المفاهيم المتعلقة بالتكامل وعدم الاتفاق على مفهوم موحد له، مما يسبب بعض الثغرات في النظرية وعدم الاتفاق على مؤشرات

---

(1) يسري كريم العلاق، **الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي** (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020م) ص 463.

(2) محمد الرميحي، **مستقبل مجلس التعاون الخليجي**(الكويت: منتدى التنمية الخليجي، 2016م) ص21.

(3) زايد عبدالله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

(4) محمد عبدالله شاهين، **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبيل معالجاتها** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م) ص32.

(5) جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004م) ص 255.

للقياس، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها: تنوع وتباين الدول، والنظام الثنائية القطبية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية [1]، فضلاً عن العوامل الدولية الخارجية التي تؤثر في منظومة التكامل [2].

1. النظرية الدستورية للتكامل

تعتمد هذه النظرية على المتغير السياسي كعنصر أساسي مستقل، حيث تنطلق من إقرار الحكومات الوطنية بالتنازل عن بعض سلطاتها أو جزء من اختصاصاتها من أجل تحقيق اهداف ومصالح وطنية وتقوم النظرية على عدد من الأسس [3]:

أ. ترتبط الدول المتكاملة بروابط دستورية وهي طريقة مضمونة لحل النزاعات والحروب.

ب. تختلف درجة التكامل بين الدول بحسب درجة استعدادها للتخلي عن جزء من سيادتها حسب شخصياتها القانونية للوحدات المتكاملة في الكيان الدولي الجديد، وبحسب نوع التكامل هل هو فيدرالي أم كونفدرالي [4].

2. النظرية الوظيفية للتكامل

أسس هذا الاتجاه " ديفيد ميتراني " ضمن المعيار الوظيفي، وانطلقت نظريته من فرضية مفادها أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف

(1) أسيل شمانسة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم – دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، **رسالة ماجستير**، غير منشور (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2018م) ص 120.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، وليد عبد الحي (ترجمة)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، طبعة الكترونية 2018م) ص 305.

(3) محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2007م) ص580.

(4) نبيل علي دريس، **التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017م) ص 11.

الفنية الغير سياسية التي تواجه الحكومات[1]، وقد لعبت دوراً في حل المشكلات الفنية على المستوى الدولي[2]، وتقوم هذه النظرية على أسس من أهمها[3]: تعتمد على الجوانب التي لا تتمتع بدرجة كبيرة من الحساسية، وان الجوانب التقنية والاقتصادية ذات مكاسب واضحة ومحددة وسريعة الظهور وقابلة القياس، تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني ساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي.

3. النظرية الوظيفية الجديدة للتكامل

ركزت هذه النظرية على الإدارة السياسية ودورها الفاعل في تواصل عملية التكامل حيث يبرز دور النخب السياسية وأصحاب القرار في دفع العملية التكاملية لتصل إلى نهايتها[4]، وقد عارض الوظيفيون الجدد كل من النظرية الدستورية والنظرية الوظيفية لعملية التكامل، وقد اعتبرت النظرية ان الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد، ومن أبرز المطورين لهذا الاتجاه هو" أرنست هاس"، وتقوم هذه النظرية على أسس من أهمها[5]:

أ. الاعتماد على الإدارة السياسية بدلاً من المتغير السياسي أو على المتغير القيمي وتحقيق مصالح.

---

(1) David mitrany, **working peace system**(London: the royal institute of international, 1943)p.73.

(2) عبدالقادر محمد فتحي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر، 2010م) ص 150.

(3) كارل دويتش، شعبان محمد محمود شعبان (ترجمة)، **تحليل العلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م) ص 45.

(4) نسيمة الطويل، **نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية** (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع 16، 2011م) ص142.

(5) أحمد قاسم حسين، **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م) ص 126.

ب. تقوم على التكامل الإقليمي وليس التكامل الدولي بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد، وهو ما تفتقر إليه غالباً المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة.

ج. النظرية الوظيفية الجديدة قامت على أسس مشتركة مع رؤية النظرية الوظيفية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا والانتقال من مجال وظيفي إلى آخر إلى أن يتم التكامل السياسي[1]، ولكن تم ربطه بواقعية الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية.

4. النظرية الاتصالية للتكامل

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل، وقد دعم هذا الاتجاه " كارل دويتش "، وقد قامت النظرية على أساس أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع إقليمي او دولي آمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع[2].

وتقوم هذه النظرية على أسس من أهمها: –

أ. ركزت على قيمة الأمن وحفظ السلام كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن " هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى"[3]

(1) فتحية طويل، "النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي"، **مجلة التغيير الاجتماعي** (الجزائر: جامعة بسكرة، مج1، ع1، 2016م) ص 218.

(2) ناظم عبدالواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009م) ص 90.

(3) نسيمة الطويل، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** (الجزائر: مج2، ع2، 2019م) ص 261.

ب. يوضح دويتش أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن ما بين المجتمع المندمج الآمن والمجتمع غير المندمج الآمن، ويرى دويتش أن المجتمع المندمج الأمن هو أوثق هذه المجتمعات تكاملاً[1].

د. ينشأ بين دول ذات سيادة، وتحافظ على سيادتها كاملة حتى بعد الدخول لعملية التكامل[2].

وتعتبر النظرية الاتصالية أقرب هذه النظريات إلى شكل النظرية المتعارف عليها، خاصة انها اعتمدت على استقراء حالات واقعية محددة للتكامل وأوضحت من خلالها أهداف التكامل وشروطه وانواعه وعوامل استقراره أو انهياره ومراحل تكوينه[3].

ومن السابق يتضح ان جميع النظريات التي وضعت لتفسير عملية التكامل لم تستطع وضع تفسير لكل أبعاد التكامل مما يقلل كثيراً من قابليتها للتعميم، ولكن من الممكن أن نعتبرها تطور لتفسير نظريات التكامل ظهر فيها آثار الخبرات التي أنتجتها والظروف التاريخية التي أحاطت بمفكريها وحاجات المجتمع السياسية والاقتصادية آنذاك، ولكن النظرية الاتصالية استطاعت تقديم تفسير كامل، وقد جمعت أبعاد كثيرة، وكذلك شملت أبعاد فردية مثل الابعاد السياسية التي ركزت عليها النظرية الدستورية، فضلاً عن الابعاد الاقتصادية والتقنية التي ركزت عليها النظرية الوظيفية او الأدوار السياسية التي ركزت عليها النظرية الوظيفية الجديدة[4].

---

(1) ميلود بن غربي، "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور أبستمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات العلمية** (الجزائر: جامعة الجلفة، مؤسسة كنوز الحكمة، ع2، 2022م) ص 872.

(2) عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م) ص69.

(3) مهند حميد مهيدي صالح، **الاثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م) ص 18.

(4) أحمد يوسف دودين، **التكتلات الاقتصادية الدولية** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر، 2019م) ص 25.

كما ان النظريات السابقة قد وضعت عنصر المصلحة القومية، وبالنسبة للنظرية الوظيفية فقد انتقدها كل من الوظيفيين الجدد ورواد النظرية الاتصالية فيما يتعلق بالفصل بين السياسة الدنيا والعليا وافتراض الانتقال من التكامل على المستوى الوظيفي إلى المستوى السياسي تلقائياً، كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي نفسه، وفي ضوء ما تقدم من انتقادات، فإنّ الوظيفية لاتعد نموذجاً كافياً لتفسير ظاهرة التكامل الإقليمي في العالم، فكثير من التجمعات والتكتلات الإقليمية لا تنطبق عليها افتراضات المذهب الوظيفي، فضلاً عن ان تفسيرها للتكامل السياسي الإقليمي[1]

رابعاً: الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض نهر النيل (الأسس القانونية)

تمثل الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض النيل محوراً أساسياً في تنظيم العلاقات بين هذه الدول وإدارة مواردها المائية المشتركة، وقد تطورت هذه الأطر عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدءاً من الاتفاقيات الاستعمارية، مروراً بالاتفاقيات الثنائية بين دول الحوض، وصولاً إلى المبادرات المؤسسية المعاصرة التي تسعى لتحقيق التعاون الشامل بين جميع دول الحوض، فالإطار القانوني والمؤسسي السليم يشكل حجر الأساس لأي تعاون إقليمي ناجح، ويوفر الضمانات اللازمة لحماية حقوق ومصالح جميع الأطراف، وتتنوع الأطر الحاكمة للتعاون بين دول حوض النيل لتشمل الاتفاقيات التاريخية، والمبادرات المؤسسية، والأطر القانونية الدولية، وآليات التنسيق الإقليمي[2]،

(1) يسري كريم العلاق، **الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي** (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020م) ص462.

(1) Tadesse Kassa Woldetsadik, **The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement: failing institutional enterprises? A Script in legal history of the Diplomatic Confront 1993–2016, (** Athyubya: Addis Ababa University, College of Law and Governance Studies,2017)p:216.

وقد أنتجت هذه التجارب رصيداً غنياً من الخبرات لدول الحوض، وأكدت على أن قضايا مياه النيل تُمثل عصب الأمن الوطني والإفريقي.

1. **اتفاقيات 1902م:** أبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر وبريطانيا بصفتها راعية لعدد من الدول الإفريقية التي كانت تحت الاحتلال البريطاني في هذا الوقت، وكان أولها اتفاقية عام 1902م والتي منعت إقامة أي مشاريع أو منشآت مائية على نهر النيل دون التشاور مع الأطراف الأخرى المستفيدة.

لذلك فإن اتفاقية 1902، والتي أُبرمت بين مصر وبريطانيا (بصفتها وصية على محمياتها الأفريقية)، كرّست سياسياً نفوذ بريطانيا على موارد مياه النيل، لقد منحت هذه الاتفاقية فعلياً لبريطانيا، عبر مصر، حق النقض (الفيتو) على أي مشاريع تقام في منابع النيل، مما عكس ديناميكيات القوة الاستعمارية في تلك الحقبة فكان الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو حماية المصالح البريطانية في مصر واقتصادها الزراعي بضمان تدفق مياه النيل.

2. **اتفاقية 1906م:** التي أبرمت بين بريطانيا والكونغو بهدف استغلال مياه نهر النيل، وأبرمت في لندن في 13 ديسمبر 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ونصت على أن تعمل هذه الدول معًا لتأمين دخول مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات عليها من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقية أخرى بين بريطانيا ودولة الكونغو المستقلة في 9 مايو 1906، والتي تنص على التزام الكونغو بعدم إقامة أي إنشاءات على نهر سميليكي، أحد روافد النيل، أو بالقرب منه قد يقلص حجم المياه المتدفقة إلى بحيرة ألبرت، إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية[1].

(1) سالم محمد العباسي، **دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية** (عمان: دروب ثقافية للنشر والتوزيع، 2020م) ص166.

لذلك فان اتفاقية 1906، المبرمة بين بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا، ثم بين بريطانيا والكونغو المستقلة، كانت مناورة استعمارية لتأمين مصالح الدول الأوروبية في حوض النيل. لقد قيدت هذه الاتفاقيات بشكل كبير قدرة دول المنبع على تطوير مواردها المائية دون موافقة القوى الاستعمارية، مما عزز السيطرة البريطانية على تدفق النيل وخدم أجندتها الإقليمية في مصر والسودان. بعبارة أخرى، كانت هذه الاتفاقيات أداة سياسية لتثبيت الهيمنة الاستعمارية على المياه، مما أثر لاحقًا على التحديات المائية في المنطقة.

3. **اتفاقية 1929م:** وقد أبرمت بين كل من مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا، وأبرمت هذه الاتفاقية لتحديد الأنصبة المائية لكل دولة من نهر النيل، فضلاً عن الاتفاق على ألا يتم أي أعمال ري أو توليد للطاقة على النيل أو أي من فروعه أو البحيرات بغير اتفاق مع دول المصب (مصر – السودان)، وعلى أساس هذه الاتفاقية كانت عملية التكامل بين مصر والسودان والذي طلبت فيه السودان إقامة خزان " الروصيرص" مقابل إقامة السد العالي في مصر [1]، وفتح الباب إلى تعديل اتفاقية 1929م وإبرام اتفاقية 1959م.

لذلك فإن هذه الاتفاقية عززت الهيمنة المصرية–السودانية على مياه النيل، مانحةً دولتي المصب حق الفيتو على أي مشاريع عليا، وقد وضع الاستعماري السابق أسس يضمن بها تدفق المياه لمصر والسودان، مما قلل من سيادة دول المنبع على مواردها المائية، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة وثيقة سياسية ترسخ توزيعًا غير متكافئ للمياه، مما أدى لاحقًا إلى الحاجة لتعديلها.

4. **اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل 1959م:** أبرمت هذه الاتفاقية بشأن إنشاء السد العالي المصري وخزان الروصيرص السوداني، وتوزيع المنافع الناجمة عنهما بينهما، وتوزيع الحصص المائية بين مصر والسودان بنسبة 1:3 بدلاً من

(1) نجلاء مرعي، **سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي ودول حوض النيل** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2020م) ص23–28.

1:12[1]، ومن ثم تحديد نصيب السودان 14,5مليار متر مكعب بعد تشغيل السد العالي وتعد هذه الاتفاقية نوع من أنواع التعاون والتكامل المثالي بين مصر والسودان، فقد سعت كل من الدولتين إلى تحقيق نفع مشترك لكل منهما دون إجحاف بالحقوق التاريخية[2]، ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية قد راعت جميع الاتفاقيات التي أبرمت قبلها ومعها راعت جميع حقوق دول حوض النيل، ثم اتبعت هذه الاتفاقية اتفاقية إنشاء خزان أوين عام 1959م وإلى الآن فمن مهام مسؤوليات وزارة الموارد المائية والري المصرية " مراقبة تشغيل خزان أوين في أوغندا طبقا للاتفاقية الموقعة بين مصر وأوغندا عام 1953م"[3].

لذلك فإن اتفاقية 1959 أظهرت تحولاً سياسياً نحو تعاون ثنائي أوثق بين مصر والسودان، حيث أعادت توزيع حصص المياه بينهما بشكل يخدم مصالحهما المشتركة في بناء السد العالي وخزان الروصيرص، ورغم وصفها بالتعاون المثالي بينهما، إلا أنها تجاهلت فعلياً حقوق دول المنبع الأخرى التي لم تكن طرفاً فيها، مما زرع بذور التوترات المستقبلية. هذه الاتفاقية كرست السيطرة المصرية–السودانية على مياه النيل وأصبحت نقطة مرجعية لمطالباتهما التاريخية، متجاهلةً المطالب المتزايدة لدول حوض النيل الأخرى.

5. **اتفاقية 1991م:** أبرمت هذه الاتفاقية بين مصر وأوغندا على أساس إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا على أن تلتزم أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقاً للمعدلات المعمول بها وقت إبرام الاتفاقية، فضلاً عن أنه لابد من وجود توافق بين استخدام القوى الكهربائية والتصرف الطبيعي إضافة لتلك الالتزامات

(1) نجلاء مرعي، **سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي ودول حوض النيل** (القاهرة: العربي للنشروالتوزيع، طبعة 2، 2021م) ص121.

(2) نجلاء مرعي، **مرجع سبق ذكره**، ط1، ص28.

(3) **وزارة الموارد المائية والري**، https://www.mwri.gov.eg/item_99 في2022/10/1

تعهدت أوغندا بمراجعة مصر قبل اتباع أي سياسات مائية من شانها ان تؤثر على احتياجات مصر المائية [1].

هذه الاتفاقية عززت نفوذ مصر الرقابي على مياه النيل الأزرق عبر اشتراط مراجعتها قبل أي تغييرات مائية. سياسياً، تعكس الاتفاقية إدراكاً مصرياً متزايداً لأهمية التفاوض الثنائي مع دول المنبع في ظل غياب إطار إقليمي شامل، وذلك لضمان استمرار تدفق المياه.

6. **اتفاقية1992 م:** تم الاتفاق والتعاون بين مجموعة دول حوض النيل هم السودان، مصر، اثيوبيا، اوغندا، تنزانيا، الكونغو الديموقراطية، رواند، تحت مسمى (مشروع التيكونيل) بهدف انشاء لجنة ومجلس وزراي للموارد المائية، وبهدف تنمية مشاريع حوض النيل، وتم إقامة 22 مشروع على حوض النيل[2] على أساس عدد من المحاور[3]: التخطيط والإدارة المشتركة لموارد النيل، بناء القدرات البشرية للمهام المحددة، التعاون الإقليمي، حماية البيئة، تليها اتفاقية عام 1993م والتي اقتصرت هذه الاتفاقية على أثيوبيا (دولة المنبع) وبين مصر (دولة المصب)، وهو اتفاق للتعاون بينهم بهدف الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، والتشاور على مستوى الخبراء لوضع أسس التعاون في مجال المشروعات التي تقام على مياه النيل[4].

---

(1) أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، **رسالة ماجستير** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005م) ص163.

(2) مصعب الزبيدي، "الجذور التاريخية لأزمة مياه النيل حتى مبادرة 1999م"، **ورقة بحثية منشورة بمجلة كلية التربية** (العراق: جامعة سومر، ج3، ع30، 2018م) ص125.

(3) محمد سالمان طايع، **التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة**، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الإفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005م) ص349.

(4) إبراهيم علي غانم، **أمن مصر المائي – جغرافيا وهيدرولوجيا وقانونيا وسياسيا** (مصر: مكتبة جزيرة الورد، 2016م) ص133.

لذلك فإن اتفاقية التيكونيل 1992 مثلت تحولاً سياسياً نحو مقاربة إقليمية شاملة لموارد النيل، معترفة بضرورة التعاون بين دول الحوض بعد عقود من الاتفاقيات الثنائية والهيمنة. بينما اتفاقية 1993 بين مصر وإثيوبيا، على وجه الخصوص، وهذه الاتفاقيات تعكس اعترافاً متزايداً بتعقيد إدارة المياه والحاجة إلى آليات تعاون تتجاوز الإملاءات الاستعمارية السابقة، ولكنها لا تزال تشير إلى التوترات الكامنة.

7. **مبادرة حوض النيل 1999م:** تأسست المبادرة في تجمع حكومي من عدد من الدول (بوروندي– جمهورية كونغو الديموقراطية، مصر، اثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، أوغندا، تنزانيا، واريتريا كمراقب)، تمثل هدف المبادرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بالاستخدام العادل والمنصف للنيل، وقد أسفرت المفاوضات عن تطوير إطار عمل جديد التقاسم، بمقتضى اتفاقية الإطار التعاوني (اتفاقية عنتيبي) لتحل محل معاهدة 1959م، ولكن تم تعثرها بسبب اعتراض مصر على شرط عدم أخذ موافقتها أو السودان عند إقامة أي مشاريع مائية من دول المنبع[1].

وقد قال أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق عن هذه المبادرة " وقد جاءت مبادرة حوض النيل عام لتمثل فرصة جديدة يمكن من خلالها دراسة وتنفيذ مشروعات مشتركة لصالح شعوب دول الحوض وبما يحقق مصالح الجميع دون الإضرار بأي طرف. ورغم أن مبادرة حوض النيل هدفت منذ بدايتها إلى دعم روح التعاون بين وحدات دول حوض النيل[2].

هذا بخلاف الاتفاقات الاقتصادية مثل اتفاقيات التجارة والاستثمار بين دول الحوض، ومشروعات البنية التحتية المشتركة، وبرامج التنمية الاقتصادية المتكاملة،

---

(1) حمدي عبدالرحمن حسن، "أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري"، **بحث منشور بمجلة دراسات شرق أوسطية** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسطية بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث، السنة24، عدد93، 2020م) ص42.

(2) أحمد أبو الغيط، **شهادتي– السياسة الخارجية المصرية2004–2011م** (مصر: دار النهضة المصرية، 2013م) ص236.

ومبـادرات التمويـل المشـترك للمشـروعات، فضـلاً عـن المعاهـدات البيئيـة مثـل الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة النهرية، وبرامج مكافحة التلوث المائي، واتفاقيات الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومؤخراً خطط التكيف مع التغيرات المناخية[1].

لـذلك مثلـت مبـادرة حـوض النيـل 1999 محاولـة سياسـية شـاملة لإنشـاء إطـار تعـاوني جديـد يهـدف إلـى التنميـة المسـتدامة وتقاسـم عـادل للميـاه بـين جميـع دول الحوض، بعيداً عن الهيمنة الثنائية السابقة. إلا أن فشل اتفاقية عنتيبي في تجاوز شرط موافقة دولتي المصب (مصر والسودان) يعكس التمسك السياسي المصري بحقوقها التاريخية المزعومة، مما أدى إلى تعثر المبادرة. هذا الفشل يبرز صعوبة تحقيق التكامل الإقليمي الحقيقي في ظل تباين المصالح والمخاوف السيادية حول الموارد المائية.

8- اتفاقية عنتيبي في عام 2010 م: هي اتفاقية إطارية تم توقيعها في مدينة عنتيبي بأوغندا عام 2010 بين عدة دول من حوض النيل، بهدف تنظيم استخدام مياه نهر النيـل وإدارة المـوارد المائيـة بشـكل مشـترك، بـين الـدول الاتيـة (إثيوبيـا، أوغنـدا، رواندا، تنزانيا، كينيا، وبوروندي) ، وتمثلت الأهداف الرئيسية في تعزيز التعاون بين دول حـوض النيـل فـي إدارة المـوارد المائيـة، وضـمان الاسـتخدام العـادل والمنصـف لمياه النيل لجميع الدول المشاركة، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة في حوض النيل من خلال الإدارة الفعالة للموارد المائية.

وبـالرغم من الاتفاقيـة تعتبر خطـوة هامـة نحـو تحقيق التعـاون الإقليمـي فـي إدارة الموارد المائية في حوض النيل، وتساهم الاتفاقية في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقـة مـن خـلال تجنـب النزاعـات المحتملـة حـول الميـاه إلا أنـه توجـد بعـض الخلافات حول تفسير بعض بنود الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق دول المصب

(3) J. R. Allan, "Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile", **Science Advances** (Washington DC :vol 5, 2019) p: 62.

(مصر والسودان) في مياه النيل، وعلى ذلك لم توقع كل دول حوض النيل على الاتفاقية، حيث لم تنضم إليها مصر والسودان، وعلى ما سبق فانه لا تزال اتفاقية عنتيبي قيد التنفيذ، وتجري جهود مستمرة لحل الخلافات وتوسيع المشاركة فيها، فالحوار والتفاوض المستمر بين جميع الدول المعنية ضرورياً لتحقيق أهداف الاتفاقية بشكل كامل، وكانت نتيجة هذه الاتفاقية بناء سد النهضة الأثيوبي[1].

من وجهة نظري كباحث، مثلت اتفاقية عنتيبي محاولة حاسمة من دول المنبع لتحدي الهيمنة التاريخية لدولتي المصب (مصر والسودان) على مياه النيل، وسعت هذه الاتفاقية إلى إعادة تشكيل ميزان القوى السياسية في حوض النيل عبر إطار قانوني جديد يركز على الاستخدام العادل والمنصف بدلاً من الحقوق التاريخية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، لقد كان رفض مصر والسودان التوقيع عليها نقطة تحول سياسية كبرى، حيث كشف عن عمق التباين في المصالح والرؤى بين دول المنبع والمصب حول إدارة النيل. هذا الرفض لم يكن مجرد خلاف قانوني، بل كان رفضاً سياسياً لمبدأ "المشاركة العادلة "الذي يهدد الوضع الراهن الذي يفضله البلدان الأدنى، وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى بناء سد النهضة الإثيوبي ليس فقط كقرار تنموي، بل أيضاً كتعبير سياسي مباشر عن استقلال دول المنبع وتأكيدها على حقها في استغلال مواردها المائية، في ظل غياب إطار إقليمي توافقي. هذا الوضع يؤكد أن الحوار والتفاوض السياسي الشامل هو السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة المعقدة.

9- اتفاقية إعلان المبادئ مارس 2015م: وقعت مصر والسودان وإثيوبيا على اتفاقية إعلان المبادئ في الخرطوم، بشأن سد النهضة الإثيوبي. هدفت هذه الاتفاقية إلى وضع إطارٍ للتعاون بين الدول الثلاث، وتحديد مبادئ عامة لتنظيم عملية ملء وتشغيل السد، بما يحقق المصالح المشتركة ويضمن عدم الإضرار بأي طرف[1].

(1) نجلاء مرعي، **الأمن المائي العربي.. التهديدات وآليات المواجهة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021م)، ص161.

وتضمن الإعلان المبادئ العشرة للاتفاقية:[1]

أ. مبدأ التعاون: التعاون على أساس التفاهم المشترك، والمصلحة المشتركة، والمنافع المتبادلة، وحسن النية.

ب. مبدأ التنمية: تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

ج. مبدأ الإنصاف: التوزيع المنصف والمعقول لمنافع مياه النيل.

د. مبدأ عدم التسبب في ضررٍ كبير: عدم التسبب في ضررٍ كبير لأي دولة من دول المصب.

هـ. مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول: الاستخدام المنصف والمعقول لمياه النيل.

و. مبدأ السيادة: احترام سيادة كل دولة على أراضيها.

ز. مبدأ حسن النية: التعامل بحسن نية.

ح. مبدأ التسوية السلمية للنزاعات: تسوية أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق اتفاق إعلان المبادئ بالوسائل السلمية.

ط. مبدأ تبادل المعلومات والبيانات: تبادل المعلومات والبيانات بشكلٍ منتظمٍ وشفاف.

ي. مبدأ المشاركة: إشراك دول المصب في مراحل مختلفة من مراحل مشروع سد النهضة.

من وجهة نظري كباحث، مثّل إعلان المبادئ لعام 2015 محاولة سياسية مصرية–سودانية أخيرة لاحتواء المضي الإثيوبي في بناء سد النهضة، من خلال إطار مبادئ عامة. الاتفاقية، رغم أنها خطوة نحو الاعتراف المتبادل بالمصالح، كانت تكتيكًا سياسيًا لإضفاء الشرعية على وجود السد مقابل وعود بالتعاون وعدم الإضرار، دون معالجة جذرية لقضية الحقوق التاريخية أو آلية ملزمة لتنفيذ المبادئ، ولقد كشفت هذه

---

(1) هيئة التحرير، النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادي وثيقة سد النهضة، **مجلة المستقبل العربى**، (مج38، ع435، 2015م)، ص 194.

الوثيقة عن فجوة سياسية عميقة بين النوايا المعلنة والقدرة على التنفيذ، حيث أن طبيعة المبادئ الفضفاضة و"حسن النية" لم تمنع إثيوبيا من المضي قدماً في ملء السد. في النهاية، يمكن اعتبار إعلان المبادئ بمثابة فشل سياسي في تحويل التطلعات إلى آليات تطبيق ملزمة، مما فتح الباب أمام التوتر الحالي وتأكيد إثيوبيا لسيادتها في استغلال مواردها المائية.

وبعد اتفاقية إعلان المبادئ في مارس 2015، لم يتم التوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة بشأن سد النهضة الإثيوبي، بدلاً من ذلك، شهدت الفترة اللاحقة جولات متعددة من المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا، اتسمت في معظمها بالتعثر والخلاف، خاصة حول قواعد ملء وتشغيل السد في فترات الجفاف.

من أبرز التطورات التي حدثت بعد إعلان المبادئ:

(أ) توقيع عقود الدراسات الفنية :(2016) تم توقيع عقود مع مكاتب استشارية لإجراء دراسات حول آثار السد على دولتي المصب (مصر والسودان) ووضع قواعد الملء والتشغيل. ومع ذلك، واجهت هذه الدراسات صعوبات وانسحب أحد المكاتب الاستشارية في وقت لاحق.

(ب) تصاعد التوترات والملء الأحادي :(2024 - 2020) على الرغم من المفاوضات المستمرة، قامت إثيوبيا بالبدء في عمليات الملء الأحادي للسد في مواسم الأمطار، وهو ما اعتبرته مصر والسودان انتهاكاً لإعلان المبادئ وتسبّب في تصعيد التوترات. وقد أعلنت إثيوبيا مؤخراً عن إتمام مراحل الملء الأربعة للسد.

بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في مارس 2015، لم يتم التوصل إلى أي اتفاقيات ملزمة جديدة وذات طبيعة شاملة تخص إدارة مياه النيل بين دول الحوض الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) أو بين جميع دول حوض النيل.

خامساً: التحديات المواجهة للتكامل الإقليمي.

واجهت دول حوض النيل تحديات عديدة أعاقت مساعيها التكاملية، سواء ضمن مجموعات إقليمية فرعية مثل دول شرق حوض النيل، أو في إطار محاولات تكاملية

أشمل تضم كافة دول الحوض، أو حتى على مستوى التكامل الثنائي أو المتعدد الأطراف، وتراوحت هذه التحديات، التي اتخذت أبعاداً داخلية وإقليمية ودولية، بين سياسية واقتصادية، لذلك تمثلت التحديات في الآتي:

1. **الخلافات حول الاتفاقيات:** تعد الخلافات حول الاتفاقيات المُنظمة لإدارة مياه النيل أحد أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التكامل الإقليمي في حوض النيل، فبالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى تنظيم استخدام مياه النهر، إلا أن هناك خلافات جوهرية بين دول الحوض حول تفسير وتطبيق هذه الاتفاقيات.

تتمثل أبرز هذه الخلافات في عدم وجود اتفاق شامل وملزم لجميع دول الحوض: فبعض الاتفاقيات لا تلزم جميع الدول، مما يضعف من فعاليتها ويؤدي إلى تباين في المواقف والسياسات المائية، فضلاً عن الخلافات حول تفسير وتطبيق الاتفاقيات القائمة، فقد تختلف دول الحوض في تفسير بعض بنود الاتفاقيات، مما يؤدي إلى خلافات حول حقوق كل دولة في مياه النيل، وكيفية إدارة الموارد المائية بشكلٍ مشترك، فهناك العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولكن لا يوجد اتفاق إطاري شامل يرضي جميع الدول، مثل اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل (CFA)، والتي وقعتها بعض دول المنبع، لا تزال تثير جدلاً بسبب عدم توقيع مصر والسودان عليها.

2. **نقص الثقة وعدم التعاون:** يعد نقص الثقة وعدم التعاون بين بعض دول حوض النيل أحد أبرز التحديات التي تُعيق تحقيق التكامل الإقليمي، فبالرغم من المصالح المشتركة التي تجمع دول الحوض، إلا أن انعدام الثقة بين بعض الدول يؤدي إلى توترات سياسية، ويعيق التعاون في إدارة موارد النهر.

ويتمثل نقص الثقة وعدم التعاون في تفضيل المصالح الوطنية على التعاون الإقليمي، فتسعى بعض الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية على حساب مصالح الدول الأخرى، فضلاً عن عدم تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بموارد النهر، مما يُؤدي إلى انعدام الشفافية ويزيد من الشكوك بين الدول، وينتج عن هذا خلافات حول بناء

السدود على نهر النيل إلى زيادة التوترات بين دول المنبع ودول المصب، مما يؤثر على الثقة والتعاون بينها، ويزيد من نقص الثقة التدخلات الخارجية من قوى إقليمية ودولية إلى زيادة تعقيد المشهد.

3. **التحديات المائية :** ندرة المياه في بعض الدول، والتغيرات المناخية التي تؤثر على تدفق النهر، بالإضافة إلى بناء السدود والخزانات بشكل منفرد دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، مما يزيد من التوترات.

تتمثل التحديات المائية في ندرة المياه فقد تعاني بعض دول حوض النيل، وخاصة دول المنبع، من ندرة المياه، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على موارد النهر، ويزيد من التنافس بين الدول، هذا غير التغيرات المناخية التي تؤثر على تدفق نهر النيل، وتؤدي إلى زيادة التذبذب في كميات المياه، مما يزيد من صعوبة إدارة الموارد المائية، فضلاً عن بناء السدود والخزانات على نهر النيل إلى زيادة التوترات بين دول المنبع ودول المصب، مما يعيق التعاون ويهدد الأمن المائي في المنطقة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إدارة متكاملة للموارد المائية في حوض النيل يُؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من موارد النهر، ويزيد من احتمالية نشوب النزاعات.

4. **التحديات الاقتصادية :** نقص التمويل اللازم للمشاريع التكاملية، وعدم وجود بنية تحتية متطورة في بعض الدول، بالإضافة إلى ضعف القدرات الفنية والإدارية لإدارة هذه المشاريع [1].

تتمثل التحديات الاقتصادية في نقص التمويل وخاصةً دول المنبع، من نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التكاملية، في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، وغيرها، وتعاني بعض دول الحوض من عدم وجود بنية تحتية متطورة، في مجالات النقل، والاتصالات، والطاقة، مما يعيق التبادل التجاري والاستثمار بين الدول، ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

---

(1) محمد مصطفى الخياط، "المياه وتوليد الكهرباء، مشروعات إقليمية"، **ورقة عمل منشورة بمجلة السياسة الدولية** (القاهرة: العدد181 ،2010 م) ص8.

5. **التدخلات الخارجية :**تزايد التدخلات الخارجية من قوى إقليمية ودولية، والتي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، مما يزيد من تعقيد المشهد ويؤثر على الاستقرار الإقليمي [1].

تتمثل التدخلات الخارجية في التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في منطقة حوض النيل، مما يؤدي إلى استقطاب الدول، فضلا عن دعم بعض الدول على حساب دول أخرى مما يؤدي إلى زيادة التوترات وعدم الاستقرار، وكذلك التأثير على عملية صنع القرار من بعض القوى الخارجية، بما يخدم مصالحها الخاصة، ويعيق تحقيق التكامل الإقليمي، ومن اهم التدخلات الخارجية استغلال موارد نهر النيل من قبل القوى الخارجية لاستغلالها لمصلحتها الخاصة، مما يؤثر على حقوق دول الحوض.

6. **التحديات السياسية :**عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الحوض، والنزاعات الداخلية التي تعيق جهود التنمية والتعاون، بالإضافة إلى تباين الرؤى والأهداف بين الدول حول كيفية تحقيق التكامل الإقليمي.

تتمثل التحديات السياسية في عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية، مما يؤثر على قدرتها على التعاون مع الدول الأخرى، ويعيق تنفيذ المشاريع التكاملية، فضلا عن اختلاف دول الحوض في رؤيتها وأهدافها حول كيفية تحقيق التكامل الإقليمي، مما يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى اتفاقياتٍ مشتركة، ويعيق التعاون، كذلك تؤدي الخلافات السياسية بين بعض دول الحوض إلى زيادة التوترات، وتعيق التعاون في إدارة موارد النهر.

(1) سامح محمود عطا، العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي بالتطبيق على مجال المياه والطاقة منذ 2011م، **رسالة ماجستير** غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا، 2019م) ص129.

- **خاتمة**

في ختام هذه الدراسة حول "التكامل الإقليمي في دول حوض النيل: تحليل قانوني للتحديات الراهنة"، نؤكد على أن نهر النيل، هذا الشريان الحيوي الذي يربط إحدى عشرة دولة، يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء لشعوب المنطقة. لقد كشف تحليلنا أن التكامل الإقليمي، بمختلف صوره وأشكاله، ليس مجرد خيار استراتيجي، بل ضرورة حتمية لضمان الاستغلال الأمثل والعادل لموارد النهر، وتحويله من مصدر محتمل للنزاع إلى رمز للتعاون والسلام.

لقد توصل البحث إلى نتائج أساسية وهي أن التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل يرتكز على أسس تاريخية وجغرافية واقتصادية راسخة، عززتها تجارب التعاون الثنائي والإقليمي عبر الزمن، كما أوضحنا أن تعددية مفاهيم التكامل تستدعي مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية، وتترجم على أرض الواقع من خلال أطر قانونية ومؤسسية فعالة، ومع ذلك لا يمكن إغفال التحديات الجمة التي تعترض مسيرة التكامل، سواء كانت تحديات سياسية نابعة من تباين الرؤى والمصالح، أو تحديات اقتصادية تتعلق بنقص التمويل وضعف البنية التحتية، أو تحديات إدارية تتمثل في غياب التنسيق ونقص الكوادر المؤهلة.

وإن التغلب على هذه التحديات يتطلب إرادة سياسية قوية، ورؤية استراتيجية مشتركة، وآليات فعالة للتفاوض وحسن إدارة الموارد، وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل يتطلب إدراكا عميقًا للترابط الوثيق بين قضايا المياه والطاقة والغذاء والبيئة، وضرورة التعامل معها بشكلٍ متكامل، مع تطوير آليات فعالة للتنسيق والتعاون بين دول الحوض في مختلف المجالات، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود التكامل الإقليمي، وتشجيع مشاركتهم في صنع القرار، بهدف الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في مجال التكامل الإقليمي، وتكييفها مع خصوصيات منطقة حوض النيل، لذلك فإن التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل ليس مجرد هدفٍ في حد ذاته،

بل هو وسيلةٌ لتحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار في المنطقة. وإننا ندعو جميع دول الحوض إلى العمل معًا بروحٍ من التعاون والتضامن، من أجل بناء مستقبلٍ أفضل لشعوب المنطقة، وتحقيق حلم التكامل الإقليمي الذي طال انتظاره.

بناء على ما سبق، تقدم الدراسة بعض السبل المقترحة لتعزيز التعاون والتكامل بين دول حوض نهر النيل من خلال أهم التوصيات: –

1. تفعيل الدبلوماسية المائية: وتكثيف الحوار البنّاء بين جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاقيات عادلة وملزمة تضمن حقوق جميع الدول وتُحقق مصالحها المشتركة.
2. تطوير الأطر القانونية والمؤسسية: وتعزيز دور المؤسسات الإقليمية المعنية بإدارة مياه النيل، وضمان مشاركة جميع الدول بشكل فعّال في عملية صنع القرار.
3. التركيز على المشاريع ذات المنفعة المتبادلة: وخاصة في مجالات توليد الطاقة، والزراعة، والبنية التحتية، وتعزيز التبادل التجاري بين دول الحوض.
4. بناء القدرات البشرية: وتدريب الكوادر الفنية والإدارية في مجالات إدارة الموارد المائية، وتعزيز التبادل المعرفي والخبرات بين دول الحوض.
5. مواجهة التحديات الخارجية: والتصدي للتدخلات الخارجية التي تُعيق مسار التكامل وتُهدد الأمن المائي للمنطقة.

إن التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل ليس مساراً سهلاً، ولكنه الطريق الوحيد لضمان مستقبل مزدهر لشعوب المنطقة. وإننا على ثقة بأن التعاون البنّاء والإرادة السياسية الصادقة كفيلان بتحويل نهر النيل إلى رمز للوئام والتنمية المستدامة، وجسر للتواصل والازدهار بين جميع دول الحوض. فمستقبل أكثر من 300 مليون إنسان تقريباً يعتمد على قدرة دول الحوض على التعاون وتحقيق التكامل وتغليب لغة الحوار على لغة الخلاف، وتحويل التحديات إلى فرص للبناء والتنمية.

- **مراجع الدراسة**

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم علي غانم، **أمن مصر المائي – جغرافيا وهيدرولوجيا وقانونيا وسياسيا** (مصر: مكتبة جزيرة الورد، 2016م).
2. إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا – نموذج نيجريا** (القاهرة: مركز دراسات إفريقية، ع 3، 1998م).
3. أبو بكر المبروك بشير، "التكامل والاندماج العربي وخيار بناء القوة"، **مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية** (ليبيا: مجلد 123، عدد 2، 2015م).
4. أحمد أبو الغيط، **شهادتي– السياسة الخارجية المصرية2004–2011م** (مصر: دار النهضة المصرية، 2013م).
5. أحمد إبراهيم دهشان، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس"، **مجلة الفكر القانوني والاقتصادي** (مصر: جامعة بنها، المجلد 9، عدد 2، 2019م).
6. أحمد حامد الفكي، مجالات التعاون بين دول حوض النيل، منتدى المياه في السودان– تعزيز الوعي السياسي والجماهيري بقضايا المياه، **ورقة بحثية منشوره بمركز دراسات المستقبل** (السودان: مركز دراسات المستقبل، 2006م).
7. أحمد عرفة أحمد يوسف، **أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020م).
8. أحمد قاسم حسين، **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م).
9. أحمد يوسف دودين، **التكتلات الاقتصادية الدولية** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر، 2019م).
10. أدم إبراهيم جلال الدين، **التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر والتوزيع، 2017م).

11. أسيل شمانسة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم – دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، **رسالة ماجستير**، غير منشور (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2018م).
12. أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، **رسالة ماجستير** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005م).
13. أيمن السيد عبدالوهاب، "التعاون المائي في حوض النيل بين الإدراك السلبي ومسؤولية الأبعاد السياسية"، دراسة منشورة، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد الحادي عشر، العدد32).
14. باسل احمد ذياب عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين1993–2013، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2014م).
15. بدر حسن شافعي، "اتجاهات وامكانيات إعادة الاستقرار في العالم العربي – مصر أنموذجاً"، **مجلة دراسات شرق أوسطية** (مصر: عدد 75، 2016م).
16. تاريية تفايت، منة الخازندار (ترجمة)، **النيل نهر التاريخ** (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2024م).
17. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **التكامل الإقليمي في الاتحاد من اجل المتوسط** (باريس: تقرير منشور في OECD، 2021م).
18. جوزيف ناي، أحمد حراشة (ترجمة)، **مستقبل القوة** (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2020م).
19. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004م).
20. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، وليد عبد الحي (ترجمة)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، طبعة الكترونية 2018م).

21. حمدي عبدالرحمن حسن، "أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري"، **بحث منشور بمجلة دراسات شرق أوسطية** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسطية بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث، السنة24، عدد93، 2020م).
22. رضوى سيد أحمد عمار، "السياسة الأثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة** (مصر: جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مجلد 7، عدد 14، 2022م).
23. سامح محمود عطا، العلاقات بين دول حوض النيل الشرقي بالتطبيق على مجال المياه والطاقة منذ 2011م، **رسالة ماجستير** غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا، 2019م).
24. سالم محمد العباسي، **دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية** (عمان: دروب ثقافية للنشر والتوزيع، 2020م).
25. سعد عبدالله سيد، "التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان– نموذج قناة جونجلي"، **دراسة منشورة بمجلة الدراسات العليا**(السودان: جامعة النيلين، عدد9، 2014م).
26. سعاد إبراهيم السلموني، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط** (الأردن: غيداء للنشر والتوزيع، 2020م).
27. عبدالقادر قندوز، **الاقتصاد الدولي – تطوره فكرة وأشكال تكتلاته** (عمان: اليازوري للنشر والتوزيع، 2021م).
28. عبدالقادر محمد فتحي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر، 2010م).
29. زايد عبدالله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** (بيروت: دار الرواد، 2002م).
30. عصام نور الدين، **معجم نور الدين الوسيط – عربي/عربي** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م).
31. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة** (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004م).

32. غلام علي المحمدي البامياني، **دروس في البلاغة – شرح مختصر المعاني** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ج4، 2016م).

33. فاتن عبدالأول منشى، **الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي** (مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2019م).

34. فتحية طويل، "النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي"، **مجلة التغيير الاجتماعي** (الجزائر: جامعة بسكرة، مج1، ع1، 2016م).

35. فهد ناصر الدرسوني، اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل "عنتيبي": المكاسب والتحديات، مجلة الدراسات الدولية (السعودية: ع36، 2024م).

36. قاموس المعجم الوسيط، **عربي – عربي، مجمع اللغة العربية** (مصر: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2004م).

37. كارل دويتش، شعبان محمد محمود شعبان (ترجمة)، **تحليل العلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م).

38. _____، **وزارة الموارد المائية والري**، https://www.mwri.gov.eg/item_99 في2022/10/1.

39. محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية –الأوروبية** (مصر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020م).

40. محمد الرميحي، **مستقبل مجلس التعاون الخليجي**(الكويت: منتدى التنمية الخليجي، 2016م).

41. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2007م).

42. محمد سالمان طايع، **التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة**، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الإفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005م).

43. محمد عبدالله شاهين، **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبيل معالجاتها** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م).

44. محمد علي عبدالله، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل– مشروع سد النهضة– دراسة حالة، **رسالة ماجستير**، غير منشورة (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم الاجتماعية،2020م).

45. محمد مصطفى الخياط، "المياه وتوليد الكهرباء، مشروعات إقليمية"، **ورقة عمل منشورة بمجلة السياسة الدولية** (القاهرة: العدد181 ،2010 م).

46. مصعب الزبيدي، "الجذور التاريخية لأزمة مياه النيل حتى مبادرة 1999م"، **ورقة بحثية منشورة بمجلة كلية التربية** (العراق: جامعة سومر، ج3، ع30، 2018م).

47. مكتب الأمم المتحدة، UNODC، **التعاون الدولي – الخلاصة الوافية والفهرس المواضيعي** (فينا: تقرير الأمم المتحدة، 2021م).

48. مهدي فليح ناصر العاصي، "أثر سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي لدول المصب مصر والسودان"، **مجلة الدراسات المستدامة** (بغداد: الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، مجلد4، عدد1، 2022م).

49. مهند حميد مهيدي صالح، **الاثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م).

50. ميلود بن غربي، "تقييم نظريات التكامل الدولي من منظور أبستمولوجي"، **مجلة الحكمة للدراسات العلمية** (الجزائر: جامعة الجلفة، مؤسسة كنوز الحكمة، ع2، 2022م).

51. ناظم عبدالواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009م).

52. نبيل علي دريس، **التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017م).

53. نجلاء مرعي، **سد النهضة الإثيوبي والصراع المائي ودول حوض النيل** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020م).

54. نجلاء مرعي، **الأمن المائي العربي.. التهديدات وآليات المواجهة**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021م).

55. نسيمة الطويل، **نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية** (الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ع 16، 2011م).

56. هيئة التحرير، النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادي وثيقة سد النهضة، **مجلة المستقبل العربى** (مج38، ع435، 2015م).

57. يسري كريم العلاق، **الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي** (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020م).

58. عباس محمد شراقي، "تحديات تحقق الأمن المائي العربي، دراسة حالة: حوض نهر النيل"، دراسة منشورة، **مجلة البحوث الجغرافية** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، 2018م).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdelazim.m negm, **The Hydropolitics of the Nile River Basin** (springer,2017).
2. Allan, J. R., "Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile", **Science Advances**(Washington DC :vol 5, 2019).
3. David mitrany, **working peace system** (London :the royal institute of international, 1943).
4. Mohammad Al-Said, **Institutional arrangements for beneficial regional cooperation on water** (energy and food priority issues in the Eastern Nile Basin,Journal of Hydrology, Volume 562, 2018).
5. Tadesse Kassa Woldetsadik, **The Nile Basin Initiative and the Cooperative Framework Agreement: failing institutional enterprises? A Script in legal history of the Diplomatic Confront 1993–2016,** (Athyubya: Addis Ababa University, College of Law and Governance Studies,2017).